الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي

شَهَادَةُ نَشْر

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1 ،

ومدير مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي - جامعة باتنة1 الحاج لخضر

أن: د. فاضلي سيد علي - جامعة المسيلة

قدشارك(ت) في الاستكتاب الموسوم بـ :

الحَكُومَةُ الإلكْتْرُونِيَةُ

ردمك: ISBN 978-9969-9755-0-5:

بمقال تحت عنوان: دور الرقمنة في تجسيد الحكومة الإلكترونية

ماي 2025

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

أ.د/ مخلوفي عبد الوهاب

مدير المخبر

مدير مخبر بحث

والقانون الإقتصادي

أ.د/ بن بوعزيز اسية

دور الرقمنة في تجسيد الحكومة الإلكترونية

THE ROLE OF DIGITIZATION IN EMBODYING E-GOVERNMENT

د/فاضلي سيد علي - جامعة المسيلة

مخبر الدراسات والبحوث في قانون الاسرة والتنمية الادارية

alisid.fadli@univ-msila.dz

ملخص:

في ظل العولمة ومع انتشار الانترنت بدرجة كبيرة اصبح التعامل الإلكتروني جزء روتيني في الحياة اليومية للاشخاص، لذلك سعت الدول إلى ادماج تكنولوجيا المعلومات خاصة في التواصل داخل الجسم الاداري للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة، فالإدارة الإلكترونية تقدم وجها اخر مغايرا للإدارة التقليدية نظرا لسلاسة ادائها وسرعتها وفعاليتها ودورها في تحسين تقديم الخدمات العامة بكفاءة واقل التكاليف

كلمات مفتاحية: دور. الرقمنة.الحكومة. الإلكترونية.

Abstract:

In the era of globalization and with the widespread use of the internet to a large extent, electronic transactions have become a routine part of people's daily lives. Therefore, countries have sought to integrate information technology, especially in internal communication within the administrative structure, to transition to electronic administration offers a different face from traditional management due to its smoothness, speed, efficiency, and its role in improving the provision of public services efficiently and at lower costs.

Keywords: The role , digitization , E-Government

مقدمة:

ادت الثورة التكنولوجية الحديثة إلى تغيرات جذرية على مستوى العالم على جميع الاصعدة، وكان لها تداعيات عميقة على ثقافة المجتمعات، حيث ادى التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات إلى تغيير المفاهيم القديمة في التواصل والتسيير، ووجدت الدول نفسها مطالبة بمواكبة هذه التغيرات واصبح النجاح في هذا الامر يشكل توجها عالميا واصبح التحول الرقمي من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الإلكترونية تحديا لا بد ان تكسبه الحكومات، وصار مدى انتشار الثقافة الرقمية والتمكن من قواعد التحول الرقمي محركا اساسيا ومعيارا يقاس به مدى مواكبة الدول للتطور التكنولوجي الحاصل الذي كان حافزا على تبني استعمال الشبكات الإلكترونية كالية جديدة لتقديم الخدمات العمومية للمواطنين، حيث ان تقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمنتفعين منها تعتبر اهم وظيفة للادارات العمومية والبحث عن افضل السبل لتقديم وتحسين هذه الخدمات التزام يقع على عاتق الدولة، لهذا ظهرت فكرة الحكومة والإدارة الإلكترونية وتم ادخال البرامج الإلكترونية داخل منظومات المؤسسات الادارية المرفقية، والهدف الرئيسي من تبني الإدارة الإلكترونية هو الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات في تقديم الخدمات الإلكترونية ونشر الوعي المعلوماتي والوصول إلى مجتمع المعرفة، وفي الجزائر سعت الدولة إلى مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم على مستوى التسيير الاداري وذلك بتبني الإدارة الإلكترونية داخل الهيكل الاداري الوطني وهذا سعيا إلى تقديم افضل للخدمات العمومية وتسريع العمليات والمهام الادارية وتيسير عملية الحصول على المعلومة وهذا تحقيقا لرضا المنتفعين منها وارساء حقيقيا للتنمية والاستقرار ومن ابرز هذه الاجراءات انشاء البوابات الإلكترونية كالبوابة الوطنية للصفقات العمومية والشبابيك والمنصات والتطبيقات الإلكترونية لتقديم الخدمات وصولا إلى استحداث وزارة الرقمنة والاحصائيات ثم المحافظة السامية للرقمنة بالمرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023 المتضمن انشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها[1]

- **اشكالية الدراسة** في ظل التطور التكنلوجي الحاصل والتغيير الشامل في مفاهيم التسيير الاداري تتمحور اشكالية هذه الدراسة إلى البحث عن ماهية الإدارة الإلكترونية وخصائصها وسبل تحقيقها والاجراءات التي تضمن الوصول إلى امثل تطبيق لها لهذا نطرح **الاشكالية التالية:** ما هو مفهوم الإدارة إلكترونية وماهي خصائصها فيما تتمثل خصائصها ومتطلباتها التي تضمن التطبيق الامثل لها ؟.

- **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم الإدارة الاكترونية والرقمنة وماهي خصائصها واهدافها والمعوقات التي تحول دون التطبيق الامثل والانجع لها.

- **منهج الدراسة:** اعتمدت في الدراسة على منهج تحليل المضمون وهذا لتحليل النصوص المتعلقة بالإدارة إلكترونية والرقمنة والمنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى الابحاث السابقة **ذات الصلة بموضوع الدراسة.**

نحاول من خلال هذه الدراسة توضيح مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الرقمنة كعملية تقنية اساسية لتجسيد الإدارة والحكومة الإلكترونية على ارض الواقع (المبحث الاول)ودراسة خصائص واليات ومتطلبات تحقيق الرقمنة (المبحث الثاني)

المبحث الاول: مفهوم الإدارة الإلكترونية والرقمنة

ادت التطورات المتسارعة في تقنية الاتصالات إلى تغييرات في اساليب الإدارة في تنفيذ مهامها، فالاتصالات الإلكترونية اصبحت تتيح لها كل ما تحتاجه من معلومات، بسرعة ودقة فائقة وبتكاليف زهيدة[2]، كما ان تقنية المعلومات عززت من القدرات الاستراتيجية لنظم الاتصالات والإدارة فضلا عن تحقيق العديد من الفوائد[3]. فالإدارة العمومية تنشط في محيط معقد ومتغير يفرض عليها ضرورة التاقلم المستمر والعمل على مواكبة هذه التغيرات دون تاثير على جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين والتي يجب ان تنال رضاهم وتشبع رغباتهم، وفي ظل

التطور العلمي والتكنولوجي الذي مس مختلف المجالات، قامت الجزائر على غرار دول العالم بالعديد من الاصلاحات في مجال الإدارة العمومية وعلى وجه الخصوص الاهتمام الكبير بالتكنولوجيا الحديثة، وهذا من خلال تبني عدة مشاريع بشانها ادخال هذه التكنولوجيا في الإدارة، القائمة اساسا على اعادة النظر في الاساليب التقليدية التي كانت تدار بها والتي تميزت بسوء التسيير وضعف الخدمات المقدمة التي لم تكن تلبي احتياجات والرغبات المتطورة لافراد المجتمع، والعمل على عصرنة الجهاز الاداري من اجل تحسين عملية انجاز الوظائف، بالإضافة إلى تقديم خدمات إلكترونية تتميز بالكفاءة والفعالية[4].

المطلب الاول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

تشير المصادر إلى انه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظرا للابعاد التقنية والادارية والاجتماعية التي تؤثر عليها[5]، وقد عرفت منظمة الامم المتحدة عام 2002 الحكومة الإلكترونية بانها استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين[6]، ويلاحظ ان تعريف الامم المتحدة يحصر مفهوم الحكومة الإلكترونية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وربطها بجودة وكيفية تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، اما التعريف الاتحاد الاوربي للحكومة الإلكترونية فيراها بانها تتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقدم للمواطن وقطاع الاعمال الفرصة للتواصل والتعامل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال، وتتعلق بكيفية تنظيم الحكومة لنفسها في الإدارة، ووضع اطار لتحسين وتنسيق طرق ايصال الخدمات وتحقيق تكامل بين الاجراءات[7]، كما عرف البنك الدولي سنة 2005 الحكومة الإلكترونية بانها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكة المعلومات وشبكة الانترنت واساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الاعمال ومختلف المؤسسات الحكومية[8]، وعرفها في تقريره لسنة 2011 بانها استخدام الجهات الحكومية لتقنيات المعلومات

مثل استخدام شبكات النطاق الواسع والانترنت والحوسبة المتنقلة، والتي من خلال العلاقات المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات والجهات الحكومية واصحاب المصالح الاخرى، والتي من شانها تحقيق مجموعة من الاهداف منها تحسين تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وتحسين التفاعل مع قطاع الاعمال والصناعة تحسين مستويات الاتاحة، والوصول إلى إدارة حكومية اكثر كفاءة[9]، وعليه ومن التعاريف السابقة تظهر اهمية الحكومة الإلكترونية في انها الية للقضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات العمومية وهذا من خلال تبسيط الاجراءات وربح الوقت وتقليل التكاليف وكسر الحواجز من خلال جعل الخدمات الادارية متوفرة طيلة الوقت وعليه ومما سبق يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بانها الاستخدام الاداري الواسع للشبكات الاتصال والمعلوماتية والانترنت لاجل تحقيق سرعة التنسيق والانجاز بين كل الادارات العمومية وهذا لتحقيق اتصال دائم بالاشخاص. وتحقيق الشعور بالامان تجاه حكومتهم وبالتالي تزود من ثقة الاشخاص والمتعاملين بحكومتهم وهذا من خلال تمكن الادارات العمومية من تامين كافة الخدمات الاحتياجات الاستعلامية والخدمية وتقليل الاعتماد على العمل الورقي في المعاملات الحكومية والحد من البيروقراطية والانظمة التقليدية في التسيير الاداري المرهقة، إضافة إلى ذلك هناك العديد من مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الإلكترونية التي تساهم في تطوير العمليات الحكومية الإلكترونية، ومنها ان تكون سهلة الاستخدام عن طريق تبسيط الاجراءات والابتعاد عن اي عمليات معقدة قد تُعيق سير العمل بشكل سلس وسرعة الاستجابة والشفافية وادراج التقنيات الحديثة التي من شانها تحسين الكفاءة والجودة في التعاملات الادارية داخل المرافق العمومية إضافة إلى وضع تقنيات وادوات خاصة لقياس الاداء وجودة الانظمة الخاصة بإدارة المعلومات تحقيقا للرضى العام بها، لذلك لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية وتجسيده على ارض الواقع لابد من هجر الانظمة الكلاسيكية في تسيير الشان العام، والتحول إلى استعمال واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتي من اهمها رقمنة القطاعات الحكومية.

المطلب الثاني: مفهوم الرقمنة

تعتبر الرقمنة من الظواهر الحديثة والمستجدة في العصر الحالي، حيث شهد العالم ظاهرة التعامل مع البيانات بالاساليب الرقمية من سنة 1990 الا ان التطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة واتساع رقعة استخدامها في جميع المجالات اصبحت ظاهرة التحول الرقمي اكثر تجلي، حيث بينت العديد من الدراسات بان التكنولوجيا تعتبر العامل الاساسي المؤدي إلى التحولات الرقمية[10].

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة وذلك وفقا للسياق الذي تستعمل فيه فهناك من يراها بانها عملية تحويل المصادر المعلومات على اختلاف اشكالها من كتب ودوريات والتسجيلات الصوتية والصور إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الالية عبر نظام تقني خاص يستند إلى الحاسبات الالية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الارقام الثنائية[11].

كما يشير مصطلح الرقمنة من الناحية الفنية والتقنية إلى اللغة التي تستعملها الاجهزة الإلكترونية لتحويل جميع البيانات والمعلومات إلى رموز ثنائية تتكون من سلسلة تحتوي على الرقم صفر والرقم واحد ثم تقوم بقك الرموز مرة ثانية وتحويلها إلى البيانات والمعلومات التي تظهر على شاشة الحاسب والهواتف الذكية والالواح الإلكترونية مما يحقق ميزة سرعة انتقال المعلومات في شبكة المعلومات[12]

اما مفهوم الإدارة الرقمية فيشير إلى منهجية جديدة تقوم على الاستيعاب الشامل, والاستخدام الواعي والاستثمار الايجابي لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في ممارسة الوظائف الاساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصرة، فرقمنة الإدارة تجعلها تختلف عن كل الاسس والمبادئ والاليات في الإدارة الحديثة ذات النهج المكاني الضيق. فالإدارة الرقمية هي إدارة اللاملموس ببراعة وحرفية عالية باستخدام عقول رقمية وتقنيات رقمية وفضاءات رقمية واحاسيس رقمية، هذا التحول الكبير الملحوظ الذي تشهده بيئة الاعمال الادارية اليوم غير من الإدارة المكانية الحديثة إلى الإدارة الرقمية الافتراضية حيث تتسارع خطى

المؤسسات والمنظمات والشركات الكبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة لتنتقل بشكل نوعي إلى عالم الإدارة الرقمية الافتراضية تاركة وراءها ابجديات الإدارة المكانية الحديثة، فقد صار من ابرز معايير تقييم رقي المنظمات قدرتها على التحول من الانماط الادارية الحديثة إلى الانماط الرقمية في الإدارة [13].

المبحث الثاني: خصائص الإدارة الرقمية ومتطلبات تنفيذها

تهدف الإدارة الرقمية إلى تبسيط الاجراءات الادارية، وتدعيم سياسة القرب من المستهدفين والمنتفعين من الخدمات الادارية، عبر تحسين جودة الخدمات وتحقيق النجاعة والفعالية، والاقتصاد في التكلفة، وترسيخ الشفافية الادارية، والإدارة الرقمية للمؤسسات الادارية قائمة على فكرة اساسية هي تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التاثير الايجابي على مجتمع الاعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية عاليتين، لهذا فهي تتميز بعدة خصائص وتتطلب اليات لتجسيدها على ارض الواقع لتحقيق الكفاءة والفاعلية المطلوبة

المطلب الاول: مزايا الرقمنة الادارية

تحولت الإدارة التقليدية إلى عبئ ثقيل على الدولة وسببا في اعاقة تدفق الخدمات كما هو مطلوب، في حين توفر الإدارة الإلكترونية مصدرا لتكامل الابعاد المادية المتوفرة في الإدارة التقليدية مع الابعاد الرقمية المتوفرة في الإدارة الإلكترونية كما تمثل الإدارة الرقمية محركا اساسيا في نجاح مشاريع التحول الرقمي كونها عامل اساسي في تغيير المناهج الادارية البالية والانتقال إلى تسيير اداري قائم على تكنولوجيا المعلومات لتحقيق العديد من المزايا والتي من اهمها:

- الدقة والوضوح في العمليات الادارية وتبسيط الاجراءات واختصار وقت تنفيذ الخدمات مما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة.

- تسهيل الاتصال والتواصل بين الادارات وجمهور المنتفعين من خدماتها.

- خفض النفقات حيث ان استخدام الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح سيؤدي إلى خفض في التكاليف من خلال خفض تكاليف الورق وخفض تكاليف عمليات الحفظ والتوثيق مايؤدي كذلك إلى الاستغناء عن اماكن كانت مخصصة للتخزين وتوفير في اليد العاملة التي يمكن تحويلها والاستفادة منها في امور اخرى[14].

- مواكبة عصر التطور التكنولوجي في المنطقة.

- الاستجابة السريعة للاحداث والتجاوب معها من خلال التغيير في العادات واساليب العمل.

- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال اعتمادها على برامج تقنية حديثة في ترشيد الجهد والوقت واختزالهما قد الامكان[15].

- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توفير المعلومات للجميع وتكريس فعلي للشفافية.

- تجنب التفاعل الشخصي والتقليل من الاجهاد وتحقيق جودة الاستخدام المعلومات.

- تحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال بناء منظومة تواصل فعالة وسهلة الاستخدام مع جمهور المخاطبين بالخدمات العمومية.

- توفير منظومة عمل متكاملة من خلال زيادة تشابك الموارد المالية والبشرية والمعلوماتية والتكنولوجية والادارية بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد.

- توفير الشفافية ومكافحة الفساد وتنمية الموارد وتقليص النفقات والزيادة في المداخيل والعائدات وتعزيز ثقة المواطن في مخططات الحكومة وتحقيق الرضى الشعبي وهو اهم عوامل الاستقرار.

تقدم الإدارة الإلكترونية وجها اخر مغايرا للإدارة التقليدية، نظرا لسلاسة ادائها وايقاعها السريـع، وقد اصبحت اداة فعالة في ايدي الذين بادرو بتطبيق التقنية في دوائرهم الادارية وحلما يتطلع اليه الاداريون الذين لم

يحظو بالانتقال إلى الإدارة الحكومية[16]، وتقوم على خصائص بارزة يمكن اجمالها في انها إدارة بلا اوراق حيث تعتمد على الاتمتة (البريد الإلكتروني، الارشيف الإلكتروني والمفكرات الإلكترونية والبريد والرسائل الصوتية)وانها إدارة بلا مكان حيث انها قائمة على الاعتماد على مختلف الشبكات الإلكترونية ووسائل التواصل الحديثة وانها إدارة بلا زمان حيث انها تستمر في خدماتها طيلة اليوم وطيلة الاسبوع وكل ايام السنة بمافيها ايام العطل والمناسبات وبهذا تكون قد كسرت حاجز الزمان[17]، وانها إدارة بلا تنظيمات جامدة فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات التي تعتمد على صناعة المعرفة[18].

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

ارساء الإدارة الإلكترونية والانتقال من الاساليب القديمة في الإدارة إلى تكنولوجيا المعلومات يتطلب توفر بيئة وارضية مناسبة ولعل اهم عنصر لتحقيق ذلك هو توفر العنصر البشري الكفئ المهيا لذلك إضافة إلى عوامل اخرى من اهمها:

- **توفر الارادة السياسية**

الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة هو برنامج ومشروع دولة لابد من احطاته بكل الضمانات والاجراءات التي تتطلب تحقيقه، بحيث يتطلب ان يعهد الامر إلى مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل، وتتولى الاشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت اليها في التنفيذ على غرار المحافظة السامية للرقمنة ومتابعة مدى تطبيق الرقمنة ومستواياتها في الادارت العمومية من خلال تقارير تناقش داخل مجلس الوزارء مثلما هو جاري العمل به حاليا في الجزائر اصافة إلى الزامية وجود **التشريعات والنصوص القانونية** التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

- **البنية التحتية**

ان الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب ان لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تامين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الادارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة اخرى إضافة إلى توفير **الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية وكذلك توفر عدد لا باس به من مزودي الخدمة بالانترنت إضافة إلى الزامية توافر مستوى مناسب من التمويل،** بحيث يمكّن التمويل الإدارة من اجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة اي تطور يحصل في اطار تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.

- **التدريب وبناء القدرات**

ان نجاح منظومة الحكومة الإلكترونية تتطلب اعادة هندسة حزمة الخدمات الحكومية وترشيد اجراءات تطبيقها، وتاسيسا على ذلك فالمعرفة المكتسبة لدى الموظفين يجب ان يكون لها دور مهم في فهم واستيعاب تلك الاجراءات وانجاح تطبيقها[19]، وهذا مايتطلب مجموعة من الاعمال تتمثل اهمها في تعيين قيادات ادارية قادرة على التغيير، واعتماد الهياكل اللامركزية والمرونة في التسيير، وتطبيق الاساليب الحديثة والمعاصرة في مختلف سياسات الموارد البشرية واتاحة الفرصة للترقية وتنمية الكفاءات وتطوير المسارات الوظيفية امام العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات ارساء نظام فعال للمزايا والاجور والحوافز يساعد على اخراج مالديهم من ابداعات وطاقات[20]، إضافة إلى اضفاء الطابع التشاركي في اتخاذ القرارات وتعزيز روح المبادرة واستشراف المستقبل.

- **توفير الامن الإلكتروني والسرية الإلكترونية**

لابد من توفير الحماية الاكترونية للمواقع الادارية على مستوى عال وهذا لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الارشيف الإلكتروني من اي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من اهمية وخطورة على الامن

القومي والشخصي للدولة أو الافراد ومعالجة المشاكل التي تطرحها خصوصية البيانات، من خلال توفير التكنولوجيا الامنية التي تضمن ذلك.

خاتمة

الإدارة الإلكترونية احدى الممارسات الحديثة المطروحة على الساحة الادارية، وتطبيقها هو نتاج التطور في الاداري وهي احد محفزات النمو، حيث ان الثورة الصناعية ثم ثورة الاتصالات ثم ثورة المعلومات التي تلت اختراع الانترنت، حتمت دمج هذه الاساليب الحديثة داخل المرافق العمومية لتغيير انماط تسيير ها من خلال اعادة هيكلة الاعمال الادارية وجعلها تتكيف مع السرعة والثورة الرقمية التي يشهدها العالم حيث اصبح التحول الرقمي وممارسة الإدارة الإلكترونية من التوجهات العالمية المعاصرة، والتي يجب السير نحوها لاجل تحقيق السرعة في انجاز المهام والمعاملات، ومن اجل توفير الوقت والجهد وخفض التكاليف والشفافية ومكافحة الفساد الاداري فالتحول الرقمي هو من دعامات تطبيق ونجاح الإدارة الإلكترونية والحكم الراشد، لما يقدمه من نظم واجراءات تكنولوجية تسهل ممارسة هذا النمط الاداري الحديث. والإدارة الإلكترونية تعكس البُعد الحضاري الذي نعيشه، وكيفية تطويـع المنظومة الإلكترونية لخدمة المهام الادارية من خلال الرغبة في تحسين اداء المنظمات، والتواصل السريـع مع المنتفعين من خدمات المرافق العمومية، وتقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية، وتوفير الوقت والجهد وخاصة في حالة بعد الاماكن، وتطبيق ثقافة الإدارة بلا اوراق، وفي ظل ما يواجهه العالم من الحين الي الاخر من ازمات وجوائح تضطر كثير من المنظمات الي الغلق بشكل جزئي، والتركيز علي العمل عن بعد.

الهوامش

1- المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023 المتضمن انشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر عدد 59 لسنة 2023

2- ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1033.

3- محمد فتحي محمود، الحكومة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص 113.

4- الشيكر ايوب، دريوش نور الهدى، مسراتي خولة، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية –دراسة عينة من المواطنين المستفيدين من خدمات المصلحة البيوميترية لبلدية احمر، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، جامعة سعد دحلب البليدة، المجلد 05 العدد 02، ماي 2022، ص 95.

5- مولاي خليل، نورالدين شنوفي، الحكومة الإلكترونية كمدخل لتحقيق جودة الخدمة العمومية، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلد 13 العدد 01، ص 144.

6- منال صبحي محمد الحناوي . الاستراتيجية الامنة للحكومة الإلكترونية، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض 2010، ص 03.

7- تغريد ابو سليم، دراسة تحليلية لابعاد التحول نحو الحكومة الإلكترونية في دول العربية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2005، ص 34.

8- ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل اداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر ص19.

9- بن الزين ايمان، صالحي سميرة، الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومقارنتها بافضل النماذج الممكنة العالمية والقارية الرائدة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مجلد 04، عدد 02 سنة 2020 ص31

10- خوصة مصطفى، التحول الرقمي واشكالية تطوير ممارسات إدارة الموترد البشرية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى الاسطنبولي معسكر، 2022، ص 05

11- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أو خارجها، مجلة دراسة المعلومات .، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد 04، 2009، ص 08

12- سمحي عبد العاطي حامد، يونس عقل حسين، تداعيات الرقمنة الاقتصادية على الاطار الضريبي الدولي، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية، مجلد 04، عدد 03، 2020، ص 13.

13- فوزية صدقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الاعلام والاتصال جامعة قسنطينة 03، 21/20 ص 40

14- محمود ابراهيم ملحم، الحكومة الإلكترونية ودورها في تدعيم جودة اداء الخدمة العامة المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، جامعة القاهرة مجلد 03 العدد 03 سبتمبر 2023 ص 77

15- رابحي فطيمة، العوامل المساعدة في ارساء الثقافة الرقمية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة ابراهيم اسطنبولي معسكر، 2921 ص د

16- حسن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيـع عمان الاردن، 2011 ص 85

17- حميد قارة عشيرة، مصنوعة احمد، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية، مجلة الريادة الاقتصادية للاعمال جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف مجلد 09 العدد 02 جوان 2023 ص 309

18- علي سايح الجبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير اداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، 2017، ص 11

19- وائل عمران علي العواجي، دور الحكومة الإلكترونية في تفعيل إدارة المعرفة لرفع كفاءة الاداء الحكومي في مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، مجلد 42، عدد 01، 2°22، ص 177

20- رابحي فطيمة مرجع سبق ذكره، ص06.